



مسار التوازن

د. محمد يوسف الهاشل

رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي

4 يونيو 2020



1 الوضع الحالي

2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات

1 الوضع الحالي

2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات

يشهد العالم انتشاراً واسعاً ومفاجئاً وغير مسبوق للجائحة، مما تسبب بأزمة فريدة من نوعها



انعدام اليقين يؤثر على ثقة
المستهلكين والأعمال

انعدام اليقين حول مدى وعمق
الأزمة والفترة المتوقعة للتعافي،
مع استفحال آثارها
الاقتصادية والاجتماعية،
واحتمالية عودة ظهور
الفايروس



أزمة مزدوجة على مستوى
دولة الكويت

أكبر انخفاض في أسعار
النفط منذ أكثر من 20
عام



نمو سريع وغير مسبوق في
مستويات البطالة

تأثر نحو 1.6 مليار عامل
على مستوى العالم
توقعات بفقدان 305
مليون وظيفة في الربع الثاني
من عام 2020

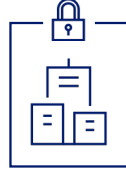


أسوأ ركود اقتصادي عالمي
منذ الكساد الكبير

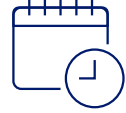
3-5% انخفاض متوقع في
إجمالي الناتج المحلي عالمياً¹
8-12% انخفاض متوقع في
إجمالي الناتج المحلي في أوروبا

تتم مواجهة الأزمة على جبهتين، الحياة والمحيا، ويجب الاستمرار في المحافظة على التوازن بين هاتين الجبهتين

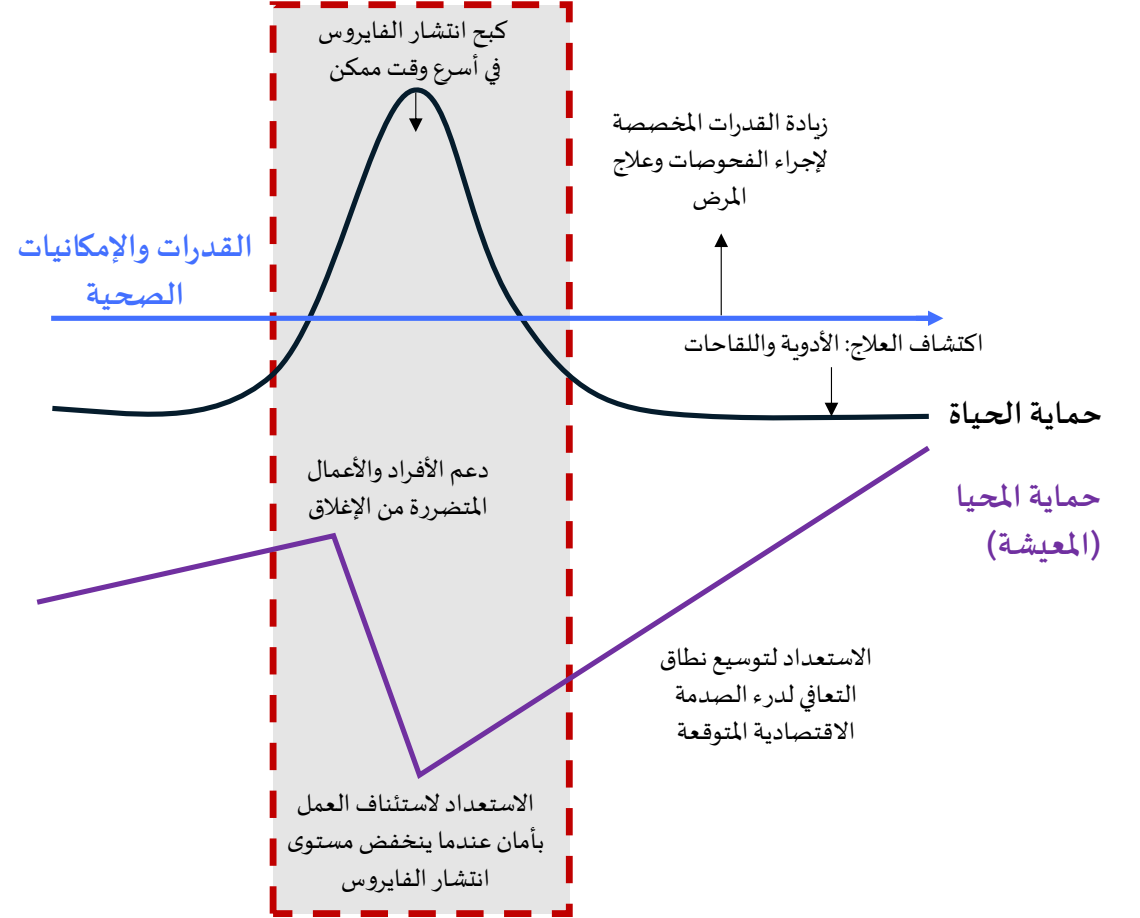
اللجوء للإغلاق لكبح انتشار الفيروس وتخفيف
العبء على الجهاز الصحي



تمديد الإغلاق يضيق الخناق على المعيشة،
والتفاوت في منهجيات إعادة الافتتاح يكلف
الاقتصاد العالمي تريليونات الدولارات



من الضروري إعادة فتح الاقتصاد والتأقلم
مع العمل في الظروف الجديدة وفق
البروتوكولات الصحية إلى جانب الالتزام الشخصي،
لحين التوصل إلى لقاح أو علاج أو تحقيق المناعة
الجمعية





على صعيد الحياة: اتخذت السلطات الصحية والحكومية إجراءات للحد من انتشار الفايروس وإنقاذ الأرواح ، لكنها أثرت على الأوضاع الاقتصادية



من الشركات علقت أعمالها أو اضطرت
إلى الإغلاق، و26% من الشركات شهدت
انخفاضاً في الإيرادات بنسبة تفوق 80%



انخفاض في عدد زوار متاجر
الأغذية، ومحلات التجزئة وأماكن
الترفيه في مايو 2020



من أصحاب العقارات قاموا بتخفيض
المستحقات الإيجارية للمستأجرين حتى
يتمكنوا من سدادها



من الأفراد يشعرون بالقلق أو انعدام اليقين
بشأن الأوضاع الاقتصادية بعد الأزمة



3 أشهر

من الحظر الكلي والجزئي
ساهمت في تخفيف حدة نمو
عدد الإصابات



3 أشهر

فترة الخطة المعدة لإعادة فتح
الاقتصاد مع وضع البروتوكولات
اللازمة لتقليل من خطر عودة
انتشار الفايروس



على صعيد المحيا: لا بد من استجابة سريعة وفعالة، لتجنب الآثار السلبية على الكيانات الاقتصادية التي قد تنتهي بالإفلاس، ما يؤدي إلى مضار اقتصادية واجتماعية جمة

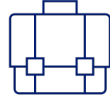
تنامي مخاطر النقص في إمدادات السلع والخدمات الأساسية



30% - 42% معدل الانخفاض المتوقع في إيرادات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتضررة



فقدان الوظائف في القطاع الخاص



ستواجه الشركات نقصاً في السيولة قد يصل لنحو 3.0 مليارات دينار



انخفاض مستويات الإنفاق والاستثمارات



زيادة معدلات التعثر في السداد بنحو 8-10 مرات



انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

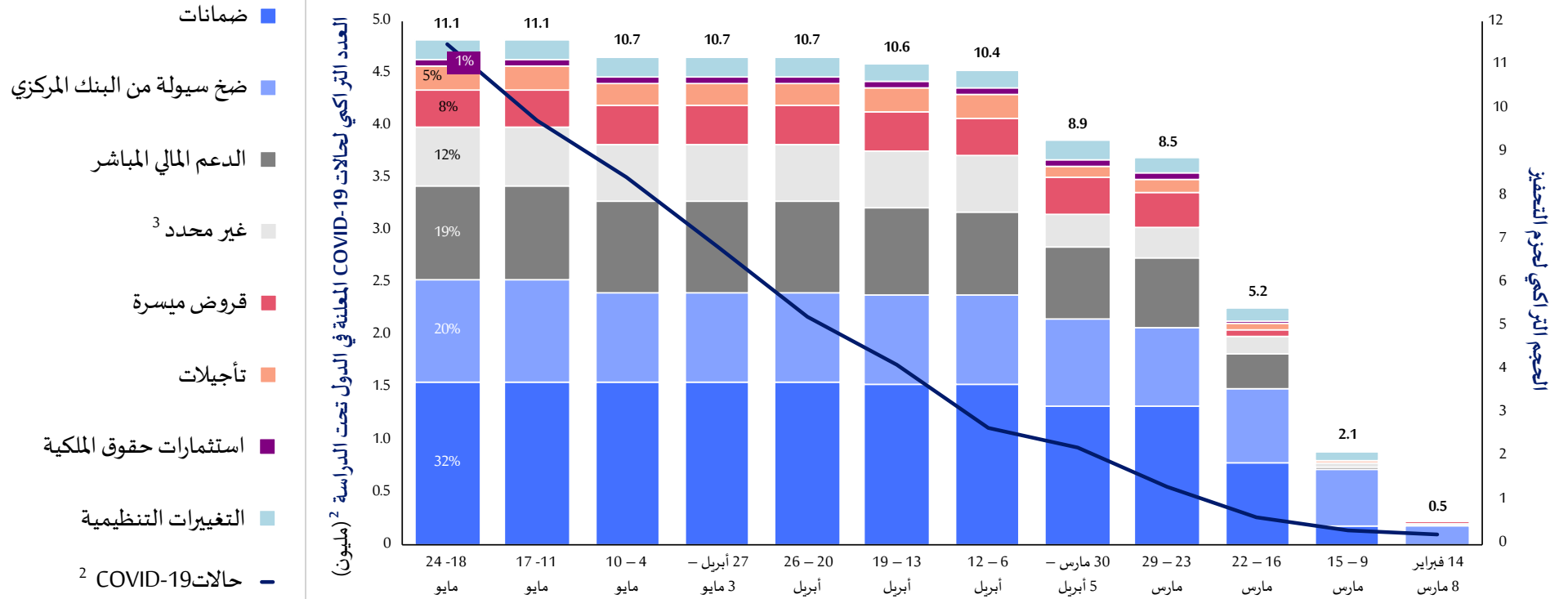


آثار غير مباشرة نتيجة لانتقال الضربين القطاعات



تجاوزت استجابة حكومات الدول على المستوى العالمي لأزمة (COVID-19) 11 تريليون دولار أمريكي (15% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)¹

تريليون دولار أمريكي

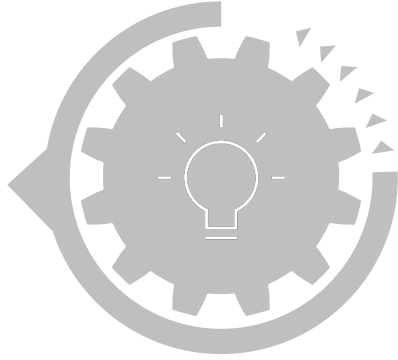


1. إجمالي العدد المعلن والمجمع والذي تم تحليله حتى الآن (عبر 54 دولة تم دراسة المعلومات الخاصة بحجم الحزم فيها)

2. الحالات التراكمية كما في اليوم الأخير من الفترة

3. الفرق بين حجم الحزم المعلن عنها وإجمالي الإجراءات التي يتوفر لها حجم أو يمكن تقديرها

تبنت اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي توجهاً استباقياً يهدف إلى المحافظة على استقرار الأوضاع الاقتصادية والتحضير لمرحلة التعافي، لتمكين إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية



إصلاح وإعادة تشكيل الاقتصاد

مشروع وطني تقع مسؤوليته على عاتق جميع
المؤسسات والأطراف في دولة الكويت



الاستقرار الاقتصادي والاستعداد لمرحلة
التعافي

تكليف اللجنة وإطار عملها استجابةً للأزمة

اعتمدت اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي مجموعة من المبادئ

طرح المعالجات الفورية والحلول العملية والعاجلة



تمكين الوحدات الاقتصادية لاستعادة النشاط فور عودة الحياة

1 الوضع الحالي

2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات

تم تحديد أهداف واضحة عبر جميع قطاعات الاقتصاد ، ووضع التدابير وفقاً لذلك

أربعة قطاعات أساسية



الحكومة



القطاع المصرفي



قطاع الأعمال



القطاع الأسري

تم اتخاذ (22) تدبيراً لتحفيز الاقتصاد



تدبيراً إضافياً
(A1 – A11)



تدبيراً ضمن قرار مجلس الوزراء رقم (455)
(M1 – M11)

القطاع الأسري – أهم الأهداف والتدابير المتخذة

- M1 ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة من تداعيات الأزمة
- M2 المحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع الغذائية والطبية
- M3 تأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمال المتضررة
- M4 دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية
- M9 صرف المعاش التقاعدي لحالات محددة لمدة 6 شهور
- A1 مضاعفة الدعم المقدم للعمال الوطنية المسجلة على الباب الثالث
- A2 تأجيل أقساط عمليات التمويل الشخصية
- A3 وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي والقنوات الإلكترونية لمدة ثلاثة أشهر



M تدابير مجلس الوزراء
A تدابير إضافية



نحو 15 ألف مواطن مسجل ضمن الباب الخامس
نحو 57 ألف مواطن مسجل ضمن الباب الثالث

الشريحة المستهدفة



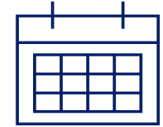
مضاعفة دعم العمالة الوطنية

الدعم



6 شهور

الفترة



قطاع الأعمال – أهم الأهداف والتدابير المتخذة

M5 تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني والبنك الصناعي

M6 تقديم قروض بشروط ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

M7 تقديم قروض بشروط ميسرة للشركات والعملاء المتضررين

M8 تأجيل الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور

M10 تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة

M11 تسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص

A4 تأجيل أقساط عمليات التمويل للشركات المتضررة

A5 تعديل بعض أحكام قانون العمل

A6 اقتراح تأجيل إخلاء المستأجرين في العقارات التجارية

A7 برنامج دعم وضمان الدولة للتمويل

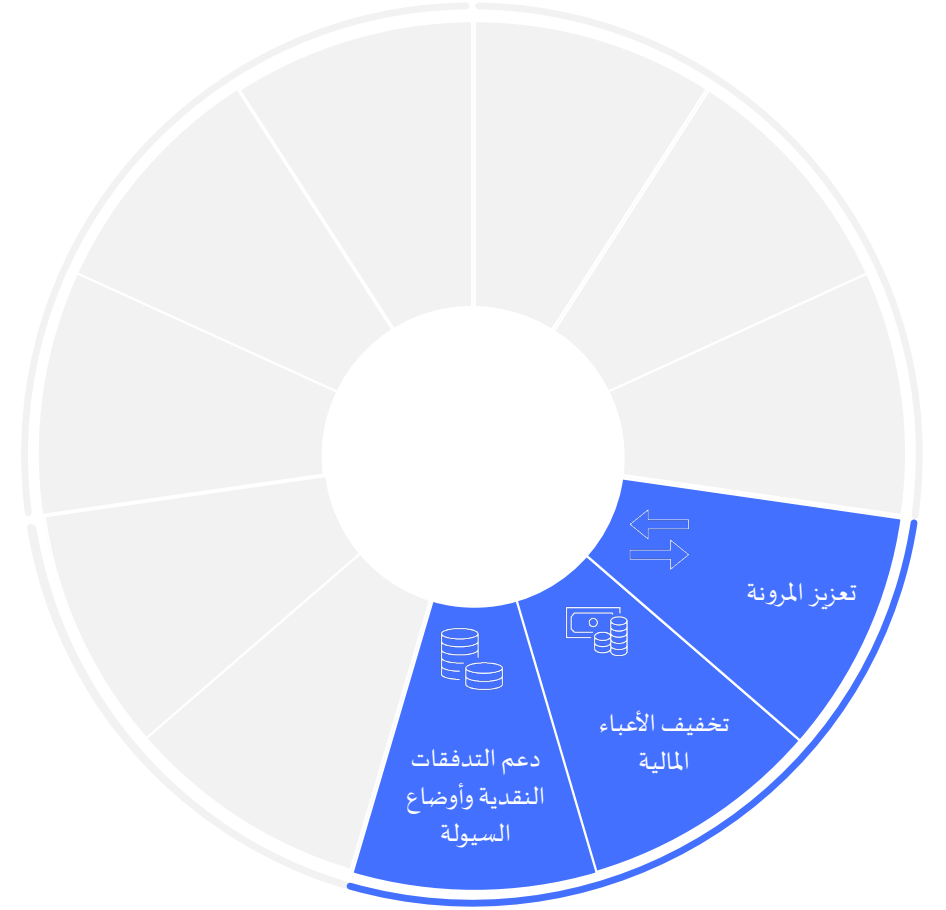
A8 اقتراح إنشاء محاكم مختصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية



قطاع الأعمال

M تدابير مجلس الوزراء

A تدابير إضافية



القطاع المصرفي – أهم الأهداف والتدابير المتخذة

- A9 تفعيل أدوات التحوط الكلي لزيادة المساحة الإقراضية لدى القطاع المصرفي
- A10 أسعار فائدة جذابة لكل من المقترضين والمقرضين من خلال إجراءات السياسة النقدية
- A11 حظر البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة



تدابير إضافية

A



بادربنك الكويت المركزي إلى اتخاذ إجراءات احترازية سريعة على صعيد السياسة التحوطية والسياسة النقدية

1.7 مليار دينار

رأس المال الرقابي الإضافي الناتج من الإفراج عن المصدة
الرأسمالية التحوطية

2 أبريل 2020

1.5%

سعر الفائدة المحدد من بنك الكويت المركزي
هو الأدنى تاريخياً

16 مارس 2020

8-9 مليار دينار

المساحة الإقراضية المتوفرة لدى البنوك في ضوء تخفيض
متطلبات السيولة

2 أبريل 2020

3 مرات

متطلبات رأسمال أقل لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة
والمتوسطة

2 أبريل 2020

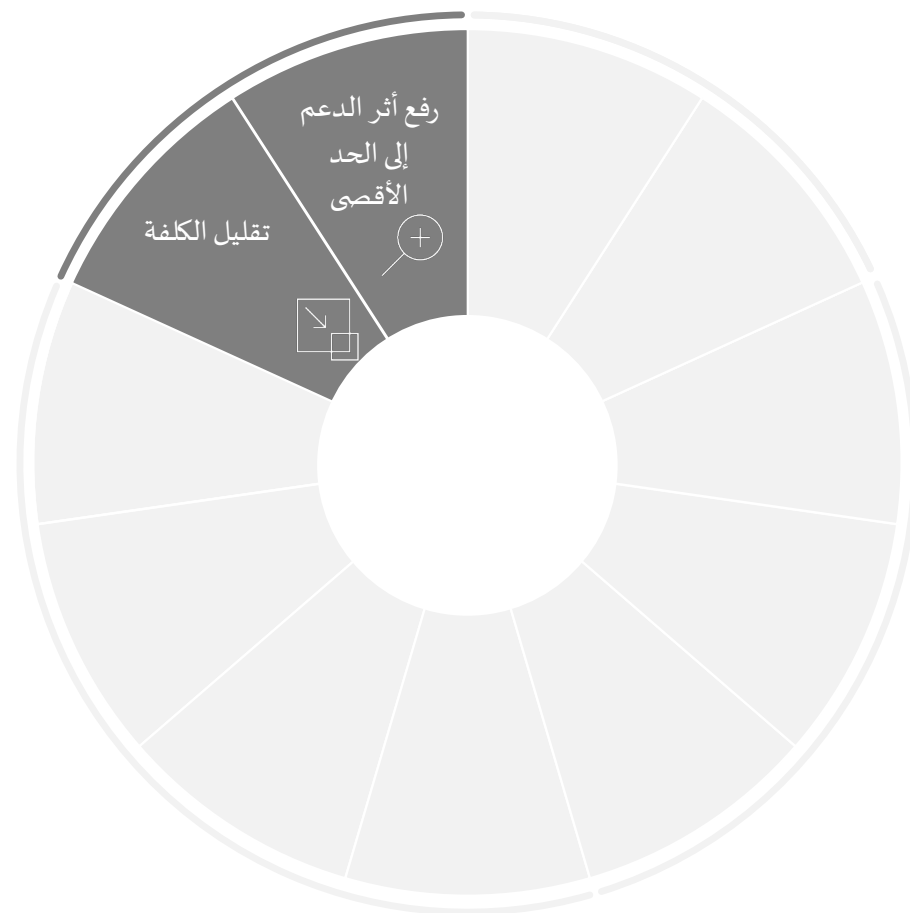
رفع أثر الدعم إلى الحد الأقصى



تقليل الكلفة

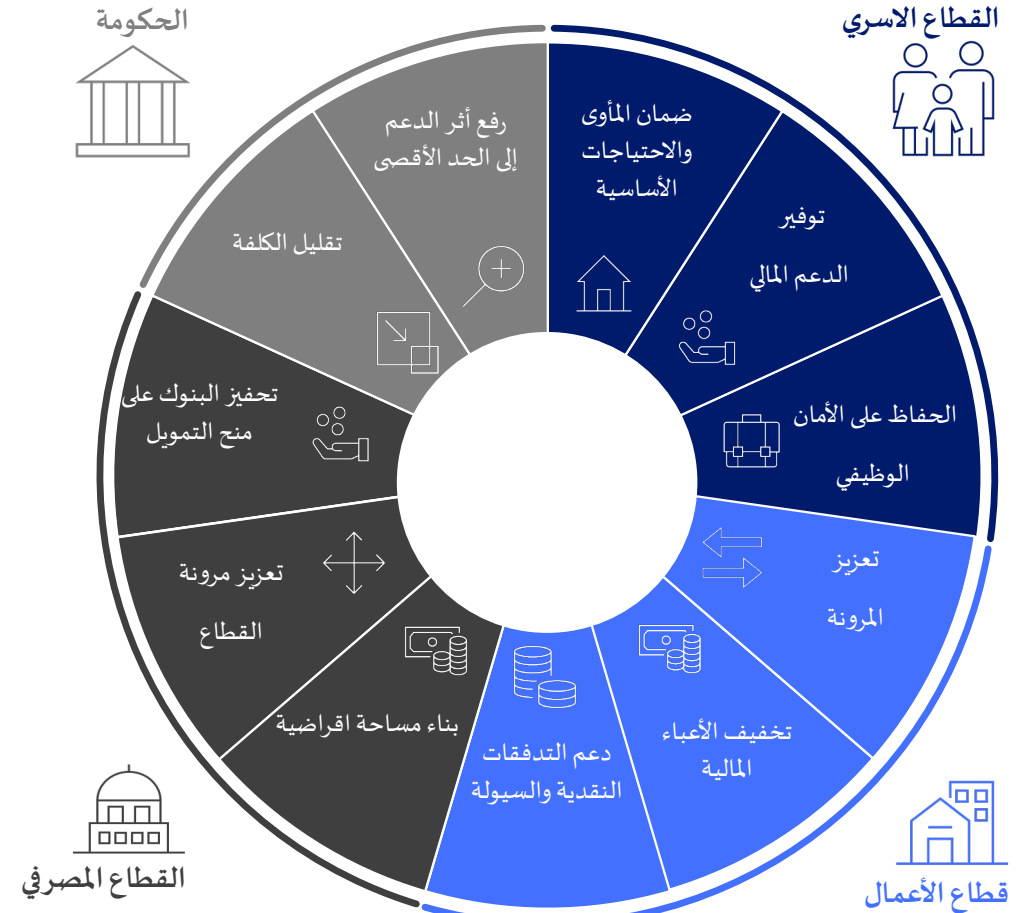


الحكومة

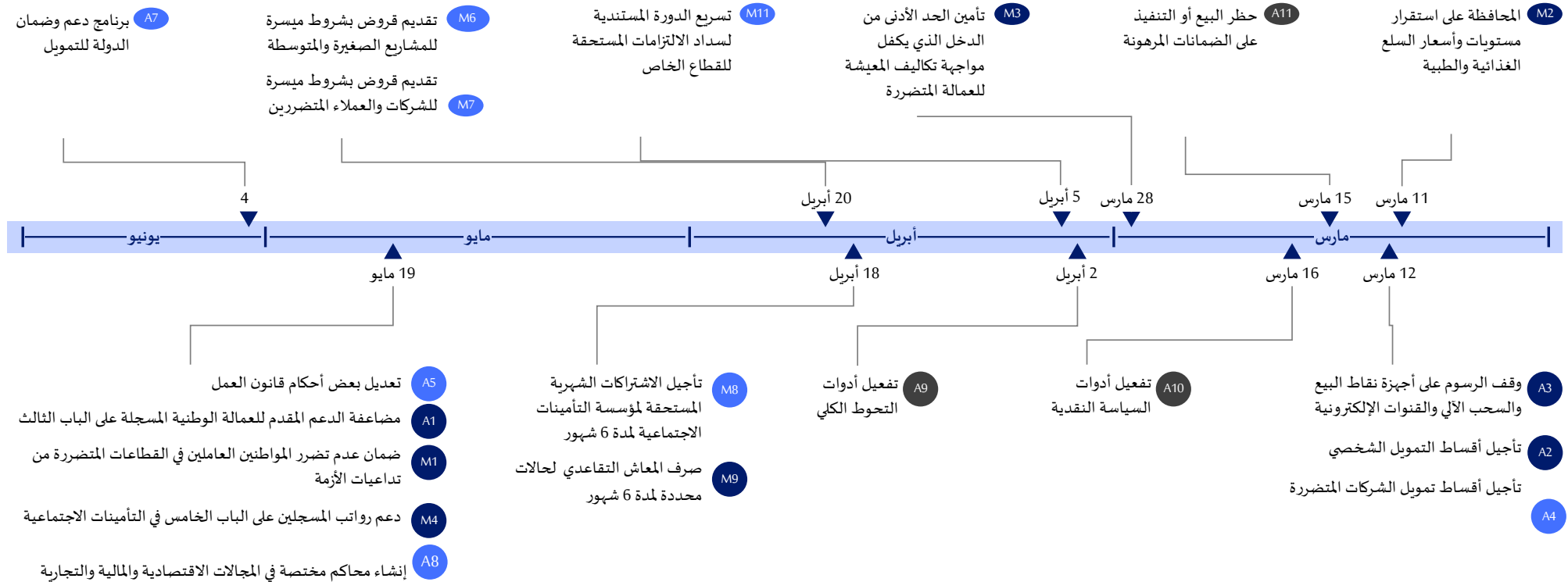


تم تحديد 22 تدبيراً لتحفيز الاقتصاد

- M1 ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة من تداعيات الأزمة
- M2 المحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع الغذائية والطبية
- M3 تأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمالة المتضررة
- M4 دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية
- M5 تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني والبنك الصناعي
- M6 تقديم قروض بشروط ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- M7 تقديم قروض بشروط ميسرة للشركات والعملاء المتضررين
- M8 تأجيل الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور
- M9 صرف المعاش التقاعدي لحالات محددة لمدة 6 شهور
- M10 تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة
- M11 تسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص
- A1 مضاعفة الدعم المقدم للعمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث
- A2 تأجيل أقساط عمليات التمويل الشخصية
- A3 وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي والقنوات الإلكترونية لمدة ثلاثة أشهر
- A4 تأجيل أقساط عمليات التمويل للشركات المتضررة
- A5 تعديل بعض أحكام قانون العمل
- A6 اقتراح تأجيل إخلاء المستأجرين في العقارات التجارية
- A7 برنامج دعم وضمان الدولة للتمويل
- A8 اقتراح إنشاء محاكم مختصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية
- A9 تفعيل أدوات التحوط الكلي
- A10 تفعيل أدوات السياسة النقدية
- A11 حظر البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة



طبقت التدابير في وقت مبكر نظراً لحساسية تداعيات الأزمة



1 الوضع الحالي

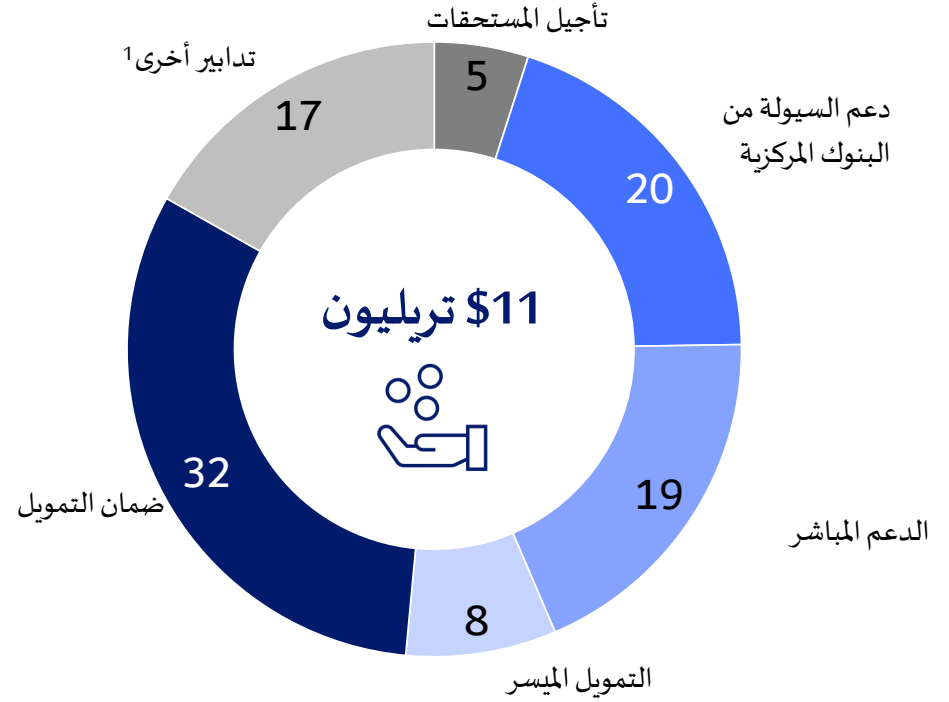
2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات

التمويل الميسر وضمان التمويل من التدابير المتبعة على نطاق واسع عالمياً

النسبة المئوية لمكونات حزم التحفيز حول العالم



تشكل برامج التمويل الميسر وضمان القروض 40% من تدابير التحفيز

1. تتضمن تملك الحصص في الشركات وإجراءات أخرى غير محددة

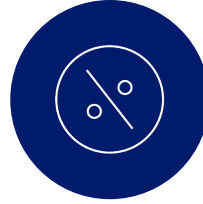
تمت دراسة الحزم التحفيزية
لمواجهة تداعيات الأزمة في
35 دولة



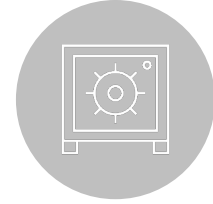
ثلاثة عناصر رئيسية لدعم مالي سريع وفعال للوحدات الاقتصادية



المشاركة في تحمل مخاطر الائتمان
لتحفيز البنوك على زيادة التمويل



أسعار فائدة جذابة لكل من
المقترضين والمقرضين من خلال
إجراءات السياسة النقدية ودعم
كلفة التمويل



توافر سيولة كافية للتمويل لدى
البنوك

دعم كلفة التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة تصل إلى 4 سنوات

مثال : كلفة التمويل لمبلغ 100 ألف د.ك¹

245 د.ك
(0.25% من الإجمالي)

الكلفة التي تتحملها
المشروعات الصغيرة
والمتوسطة

100%

التمويل الممنوح
من البنك



مبلغ التمويل	250,000 د.ك كحد أقصى للعميل الواحد من فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
أوجه الاستخدام	المصاريف الدورية التعاقدية (مثل الرواتب والإيجارات...)
الشروط	أجل السداد: فترة أقصاها 4 سنوات شاملة سنة سماح الفائدة: بواقع سعر الخصم + 1% (2.5% سنوياً حالياً)
معايير الاستحقاق	الشركات المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا لا يستفيد من هذا التمويل العميل غير المنتظم في السداد لا يستفيد من هذا التمويل العميل إذا كان جزءاً من كيان قانوني آخر لديه مصادر تمويل بديلة المحافظة على العمالة الوطنية والوصول إلى النسب المقررة في نهاية عام 2021
الدعم الحكومي لكلفة التمويل	100% للسنتين الأولى والثانية، 90% للسنة الثالثة، 80% للسنة الرابعة

1 بافتراض دفعات ربع سنوية لمدة أربع سنوات

دعم كلفة التمويل الميسر للشركات لمدة تصل إلى 3 سنوات

مثال : كلفة التمويل لمبلغ 100 ألف د.ك¹

1,813 د.ك

(1.81% من الإجمالي)



الكلفة التي
تتحملها الشركات

%100



التمويل الممنوح
من البنك



الشركات التي لا ينطبق عليها تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الشريحة المستهدفة
المصاريف الدورية التعاقدية (مثل الرواتب والإيجارات...)	أوجه الاستخدام
أجل السداد: فترة أقصاها 3 سنوات شاملة سنة سماح الفائدة: بواقع سعر الخصم + 1% (2.5% سنوياً حالياً)	الشروط
الشركات المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا لا يستفيد من هذا التمويل العميل غير المنتظم في السداد المحافظة على العمالة الوطنية والوصول إلى النسب المقررة في نهاية عام 2021	معايير الاستحقاق
100% للسنة الأولى، 50% للسنة الثانية، 0% للسنة الثالثة	الدعم الحكومي لكلفة التمويل

1 بافتراض دفعات ربع سنوية لمدة 3 سنوات

بناء على دراسة التجارب العالمية تم إعداد برنامج ضمان التمويل ليوئم الاقتصاد الوطني في دولة الكويت



الشركات التي تأثرت بأزمة فايروس كورونا والتي كانت تعمل بكفاءة قبل الأزمة



أصل الدين فقط



تضمن الدولة التمويل بنسبة 80 %



يتم فرض رسوم سنوية لصالح الدولة على البنوك بمقدار 0.25 % على الجزء المضمون من التمويل

يحقق برنامج ضمان الدولة للتمويل فوائد عديدة للاقتصاد، والبنوك، والعملاء المتضررين



برنامج محدد بآجال
زمنية معينة وموجه
ومدى نهائي محدد
بوضوح



تقليل الضغوط
التضخمية التي قد
تنتج من ضخ
السيولة المباشرة



الاشتراك في المسؤولية
والمخاطرة بين البنوك
والحكومة مما يسمح
لكل منها بالتركيز على
دوره الأساسي، والحد
من المخاطر الأدبية
(Moral Hazards)



تكلفة لا تتخطى
عُشر مبلغ التمويل
المتاح



تمويل دون أثر
مباشر على أموال
الدولة - التكاليف
عند التعثر الفعلي في
السداد، مما يحرر
رؤوس الأموال
ويمكن من
استثمارها



العرض على مجلس الأمة الموقر
للنظر في مشروع القانون
وإصداره

1 الوضع الحالي

2 موجز حزمة التحفيز الاقتصادي

3 برنامج دعم وضمان التمويل

4 الخلاصة والتطلعات



أزمة فريدة .. فرصة فريدة

تاريخياً كانت الأزمات عنصراً محفزاً للإسراع في التغيير والتطوير

تقف الكويت اليوم عند مفترق طرق، وهذه فرصة لبنى اقتصاداً جديداً على أسس أمتن وأقوى



النجاح في تحدي الحياة والمحيا يتطلب التوصل إلى توازن دقيق بين الجانبين

التكاتف بين الجميع عامل رئيسي لمواجهة هذا التحدي

لنجاح على الجبهتين لا بد من التزام الجميع التام بالبروتوكولات الصحية للمحافظة على الأرواح وكذلك على استمرار دوران عجلة الاقتصاد



ونأمل السلامة للجميع

صفحة 5

- منظمة العمل الدولية
- صندوق النقد الدولي

صفحة 7

- تقرير Google COVID-19 Community Mobility Report، حجم العينة = 1072، بتاريخ 25 مايو 2020
- استبيان COVID-19 Kuwait Business Impact، حجم العينة = 498، 13 مايو 2020، Bensirri Public Relations
- استبيان McKinsey Kuwait Business and Employee sentiment، حجم العينة = 176، 24-26 أبريل 2020
- تقرير Ajar Boosting rent collection in the Coronavirus crisis

صفحة 9

- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية
- النشرات الصحفية الرسمية

صفحة 23

- النشرات الصحفية الرسمية
- التغطية الصحفية للبيانات الرسمية

الحياة
والمحيطات

